القرار الإداري الآلـي في ظل الذكاء الاصطناعي

: دراسـة تحـليلية فـي المشروعية، والتحـديات، وإمـكانات الطعن

د. مجدي الشارف محمد الشبعاني •

تاريخ الارسال: 2025/04/09 تاريخ القبول: 2025/05/04 تاريخ النشر: 2025/07/01

المستخلص:

يشهد العالم اليوم ثورة جديدة في مجال التطور التكنولوجي والتحول الرقمي، حيث يتقدم الذكاء الاصطناعي بوتيرة متسارعة ومتداخلة، وبات يُنتج كمًّا هائلًا من البيانات ويُظهر قدرة فائقة على التعلم الذاتي دون الحاجة إلى تدخل بشري مباشر. وقد أصبح هذا الذكاء قادرًا على اتخاذ قرارات آلية (خوارزمية) بشكل مستقل.

ومع دخول الحكومات عصر الإدارة الإلكترونية والتحول الرقمي، برزت الحاجة إلى أنظمة متقدمة لمعالجة البيانات الكبرى باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، مما أتاح توظيفه في عدد من المجالات الإدارية. فعلى سبيل المثال، في مجال العقود الإدارية، باتت بعض الأنظمة تتولى عمليات الإعلان الآلي عن المناقصات واختيار أفضل العروض من حيث المزايا الاقتصادية. أما في مجال الضبط الإداري، فقد أثبتت الخوارزميات فعاليتها في توفير "يقظة إلكترونية" للأجهزة المختصة، من خلال تحليل مستمر للبيانات المتاحة على شبكة الإنترنت، وتقديم إنذارات مبكرة حول التهديدات المحتملة للنظام العام.

وبفعل هذه التطورات المتسارعة في علم الإدارة الحديثة، خصوصًا في ظل اعتماد تطبيقات الذكاء الاصطناعي، أصبح من الضروري إعادة النظر في بعض المفاهيم القانونية ضمن إطار القانون العام، ولا سيما في القانون الإداري. وتبرز في هذا السياق الحاجة إلى دراسة (القرار الإداري الصادر عن أنظمة الذكاء الاصطناعي)، من حيث مشروعيته، وماهيته، وأركانه، وخصائصه، ومدى قابليته للطعن فيه بالإلغاء أمام القضاء الإداري. كما تسعى هذه الدراسة إلى الوقوف على أبرز الإشكاليات والتحديات القانونية التي أفرزتها التجارب المقارنة، وبيان المواقف القضائية التي تناولت مشروعية هذا النمط المستحدث من القرارات الإدارية.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي، القرار الإداري الآلي (الخوارزمي)، رقابة الإلغاء، التحول الرقمي، الخوارزميات.

Automated Administrative Decision-Making in the Era of Artificial Intelligence: An Analytical Study of Legality, Challenges, and Avenues for Judicial Review

Dr. Majdi Sharif Mohamed Shabaani

Abstract:

The world is currently witnessing a new revolution in technological advancement and digital transformation. Artificial Intelligence (AI) is evolving at an accelerated and intricate pace, producing vast amounts of data and demonstrating exceptional capabilities in self-learning without the need for direct human intervention. AI has now become capable of making autonomous (algorithmic) decisions.

• استاذ مساعد-شعبة القانون العام -الأكاديمية الليبية للدراسات العليا، مستشار رئيس المجلس الأعلى للدولة للشؤون القانونية. majdishabaani@gmail.com

As governments enter the era of e-governance and digital transformation, the need has emerged for advanced systems capable of processing big data using AI technologies. This has enabled the application of AI in various administrative domains. For example, in the field of public procurement, AI systems are now undertaking automated announcements of tenders and selecting the best offers based on economic advantages. In the realm of administrative policing, algorithmic systems have proven effective in providing "digital vigilance" for preventive security agencies by continuously analyzing online data and issuing early alerts regarding potential threats to public order.

Given these rapid developments in modern administrative practices, particularly with the growing reliance on AI applications, it has become imperative to reconsider certain legal concepts within the framework of public law, especially administrative law. One of the most prominent issues in this regard is the administrative decision issued by AI systems. This study aims to examine the legality of such decisions, their nature, elements, characteristics, and the possibility of challenging them before administrative courts. It also seeks to explore the legal challenges and issues encountered in comparative legal systems that have implemented such practices, and to highlight key judicial rulings addressing the legality of this new category of administrative decisions.

Keywords: Artificial intelligence, automated (algorithmic) administrative decision, cancellation control, digital transformation, algorithms.

المقدمة:

يشهد العالم اليوم ثورة جديدة في مجال التطور التكنولوجي والتحول الرقمي، حيث يتطور الذكاء الاصطناعي بسرعة متداخلة، وبات يعتمد على البيانات الضخمة ويملك قدرة فائقة على التعلم الذاتي دون الحاجة إلى تدخل بشري مباشر. وقد أصبح هذا الذكاء قادرًا على اتخاذ قرارات آلية (خوارزمية)، إذ باتت الأنظمة الذكية قادرة على أداء المهام التي كانت تتطلب عادةً تدخلاً من الذكاء البشري، كالتمييز البصري، والتعرف على الصوت، واتخاذ القرار، والترجمة بين اللغات. ويُعد تطور الذكاء الاصطناعي مدفوعًا بالمتطلبات الاجتماعية والاقتصادية، والتي تُعد المحرك الرئيسي لما يُعرف بالثورة الصناعية الرابعة، منذ العمل الرائد الذي قام به "آلان تورينج" عام 1950م.

ويستطيع الذكاء الاصطناعي القيام بالعديد من وظائف الذكاء البشري، مثل التعرف على الكلام، وحل المشكلات، وتحليل البيانات، والإدراك والتعلّم، بل ويتمكن من أداء ذلك بسرعة تفوق قدرات الدماغ البشري الفردي. ومن أبرز تطبيقاته المستخدمة حاليًا: محركات البحث، والسيارات ذاتية القيادة، وبرامج الترجمة الفورية، وأنظمة المحادثة الذكية المستخدمة في القطاع العام.

ومع دخول الحكومات إلى عصر الإدارة الإلكترونية والتحول الرقمي، ومن ثم إلى أنظمة المعالجة الخوارزمية للمعطيات الكبرى، أتاح هذا التحول تطبيقات متعددة للذكاء الاصطناعي في أنشطة الإدارة العامة. فعلى سبيل المثال، يمكن للخوارزميات في مجال العقود الإدارية أن تتولى الإعلان الآلي عن المناقصات واختيار أفضل العروض من حيث المزايا الاقتصادية. وفي مجال الضبط الإداري، تسهم أنظمة الذكاء

الاصطناعي بكفاءة عالية في توفير "يقظة إلكترونية" لأجهزة الضبط الوقائي، من خلال التحليل المستمر للبيانات المتوفرة على الإنترنت وتقديم إنذارات مبكرة حول التهديدات المحتملة للنظام العام.

ونتيجة لهذه التطورات المتسارعة في علم الإدارة الحديثة' لا سيما مع استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي، أصبح من الضروري إعادة النظر في بعض الجوانب القانونية ضمن إطار القانون العام، وخصوصًا القانون الإداري، وعلى رأسها مسألة القرار الإداري. فعلى الرغم من الفوائد الكبيرة لأنظمة الأتمتة وأهميتها في تحديث الإدارة، إلا أن هناك مخاوف حقيقية من أن يؤدي استخدامها المفرط إلى تقويض الأسس الجوهرية التي يقوم عليها القرار الإداري. إذ أصبح الحاسوب اليوم رفيقًا للموظف العام، بل ويشارك في صناعة القرار داخل الإدارة.

وفي ظل اهتمام دولة ليبيا مؤخرًا بالتحول الرقمي ومواكبة الثورة التقنية، سعت بعض الجهات القضائية والرقابية والحكومية إلى اعتماد آليات الإدارة الحديثة من أجل كسب الوقت وتحقيق جودة الأداء وسرعة الإنجاز. ومع ذلك، فإن مجرد إدخال هذه المنصات الإلكترونية لتحل محل الإدارة التقليدية قد يُفضي إلى بروز إشكاليات قانونية من النوع الذي أشرنا إليه أعلاه.

إشكالية البحث:

مع تسارع الاعتماد على أنظمة الذكاء الاصطناعي في عمل الإدارات الحكومية، بات من الممكن أن تصدر بعض القرارات الإدارية بشكل آلي ودون تدخل بشري مباشر، وهو ما يطرح تساؤلات قانونية عميقة تتعلق بمشروعية هذه القرارات، وطبيعتها القانونية، ومدى استيفائها لأركان القرار الإداري، وإمكانية الطعن فيها أمام القضاء الإداري، خاصة في ظل غياب تأصيل تشريعي واضح لهذا النوع المستحدث من القرارات.

ومن هنا تنبع إشكالية هذا البحث في السؤال الرئيس الآتي:

ما مدى مشروعية القرار الإداري الآلي الصادر عن أنظمة الذكاء الاصطناعي، وما هي الإشكاليات القانونية التي يثيرها من حيث طبيعته، وأركانه، وآليات الطعن فيه؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي عدد من التساؤلات الفرعية، من أبرزها:

- هل يُعد القرار الصادر عن نظام ذكاء اصطناعي "قرارًا إداريًا" بالمعنى القانوني؟
- ما مدى توافر أركان القرار الإداري في القرار الآلي؟
- ما الأساس القانوني الذي يُمكن من خلاله مساءلة الإدارة عن نتائج هذه القرارات؟
- هل تخضع هذه القرارات للرقابة القضائية؟ وما هي حدود تلك الرقابة؟
- كيف عالجت التشريعات المقارنة والقضاء المقارن هذه الإشكالية؟

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف العلمية والعملية، من أبرزها:

1. بيان الإطار النظري والقانوني لمفهوم القرار الإداري الآلي الصادر عن أنظمة الذكاء الاصطناعي، وبيان مدى اختلافه عن القرار الإداري التقليدي.
2. تحليل الأركان القانونية للقرار الإداري وقياس مدى توافرها في النموذج الآلي (الخوارزمي).
3. استكشاف الإشكاليات القانونية والعملية التي تترتب على إصدار قرارات إدارية آلية، سواء على صعيد المشروعية أو المسؤولية أو حقوق الأفراد.
4. تحديد موقف القضاء الإداري من هذه القرارات في ضوء مبادئ الرقابة القضائية ووسائل الطعن.
5. الاطلاع على تجارب الدول المقارنة في تنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي في العمل الإداري، واستخلاص الدروس ذات الصلة بالتشريع الليبي.
6. تقديم توصيات تشريعية وإدارية تساهم في تأطير قانوني واضح لمشروعية هذا النوع من القرارات وضمانات خضوعه لرقابة فعالة.

المبحث الأول: ماهية القرارات الإدارية الصادرة عن أنظمة الذكاء الاصطناعي

شهدت السنوات الأخيرة تزايدًا ملحوظًا في استخدامات الذكاء الاصطناعي ضمن إجراءات وخدمات اتخاذ القرار في الإدارات العامة، وذلك في إطار ما يُعرف بأتمتة الإدارة•. ويعود هذا التوسع إلى ما يتيحه الذكاء الاصطناعي من مزايا للإدارة العامة في تحسين الكفاءة، وتسهيل العمليات، وتسريع الخدمات، لاسيما في المهام الجماعية والروتينية (عودية ،2020، 17) وقد تم توظيف أنظمة متنوعة للذكاء الاصطناعي في عدة مجالات، من بينها: روبوتات الدردشة، والمعالجة الآلية للإقرارات الضريبية، وطلبات الإعانات الاجتماعية، وتحقيق تحصيل الديون، وصرف الرواتب والمستحقات، بل وامتد الأمر إلى إصدار قرارات الترقية وتوظيف الأفراد، وإجراء المقابلات الشخصية والاختبارات لوظائف عامة، وكذلك تنفيذ قراءات تحليلية بشأن العاطلين عن العمل.

تُتوج هذه الإجراءات بقرارات تصدر عن الأنظمة التقنية، وتُعرف باسم "القرارات الإدارية الآلية" أو "الخوارزمية"، أو "القرارات الإدارية الصادرة عن الذكاء الاصطناعي".(عباس، 2022).

وللوقوف على طبيعة هذه القرارات، سيتم تناول الموضوع من خلال مطلبين:

• The algorithmic administration: automated decision-making in the public sector , https://algorithmwatch-org.translate.goog/en/algorithmic-administration-explained/?_x_tr_sl=en&_x_tr_tl=ar&_x_tr_hl=en&_x_tr_pto=wapp

المطلب الأول ماهية الذكاء الاصطناعي:

يُعد الذكاء الاصطناعي من المصطلحات الحديثة التي اكتسبت أهمية متزايدة نظرًا لما يتمتع به من قدرة على أداء المهام بدقة وسرعة وجودة عالية، فضلاً عن كونه أقل تكلفة، خاصة وأنه ينسجم مع سياسات التحول الرقمي التي تتبناها غالبية الدول، ومنها ليبيا.

ومع ذلك، فإن تعريف هذا المصطلح لا يزال محل اختلاف، سواء على المستوى التقني أو القانوني، وذلك بالنظر إلى تعدد خصائصه وتنوع تطبيقاته. وفي هذا الإطار، سيتم استعراض التعريفات التقنية والقانونية للذكاء الاصطناعي في فرعين:

الفرع الأول تعريف الذكاء الاصطناعي

تعددت التعريفات التقنية للذكاء الاصطناعي، واختلف الفقه في تحديد طبيعته. فالبعض يراه مجالًا قائمًا على الإحصاءات والاحتمالات، يتطور بسرعة من خلال تطبيقات حديثة تعتمد على أساليب برمجية متقدمة، تهدف إلى محاكاة قدرات الإنسان الذهنية.

وقد عُرّف الذكاء الاصطناعي بأنه "علم يبحث أولًا في تعريف ذكاء الإنسان وتحديد أبعاده، ثم محاكاة بعض خواصه"، بينما عرّفه آخرون بأنه "بناء برامج الحاسوب القادرة على أداء مهام بشرية تتطلب عمليات عقلية عليا، مثل الإدراك الحسي، والتعلم، والتنظيم، والذاكرة، والتفكير النقدي". (طاهر، 2023، ص 4–5).

وبالتالي، يمكن القول إنه لا يوجد تعريف مانع جامع للذكاء الاصطناعي، لكن من الممكن تحديده بوصفه: "علم يُعنى بتطوير أنظمة أو برامج حاسوبية تمكّن الأجهزة من أداء مهام تُحاكي الذكاء البشري، كالتفكير، والتحليل، واتخاذ القرار، والتعلم من البيانات، مما يسمح بتوظيفه في مجالات متعددة نظرًا لقدراته العالية التي تستند إلى الخوارزميات والبيانات الضخمة". (ضيف الله، 2023، ص 373)

أما من الناحية القانونية (أحمد، 2022، ص 23) فإن تعريف الذكاء الاصطناعي يتطلب الرجوع إلى التشريعات المنظمة للمعاملات الإلكترونية، لاسيما في ظل توجه العديد من الدول العربية إلى تنظيم الإجراءات الرقمية في أطر قانونية تكفل شرعية التحول الرقمي.

فعلى سبيل المثال، عرّف قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية العراقي رقم 78 لسنة 2012 "الوسيط الإلكتروني" بأنه: "برنامج الحاسوب أو أي وسيلة إلكترونية أخرى تُستخدم من أجل تنفيذ إجراء أو الاستجابة لإجراء، بقصد إنشاء أو إرسال أو تسليم معلومات".

ورغم أن هذا التعريف يلامس أحد أنظمة الذكاء الاصطناعي، إلا أنه يفتقر إلى الإشارة إلى عنصر الاستقلالية الذاتية لاتخاذ القرار، وهو ما يجعله أقرب إلى المعاملات الإلكترونية العادية.

أما قانون المعاملات الإلكترونية الليبي رقم 6 لسنة 2022، فقد عرّف "الوسيط الإلكتروني" بأنه: "برنامج أو نظام إلكتروني يعمل تلقائيًا كليًا أو جزئيًا، من أجل تنفيذ إجراء أو الاستجابة له".

ويُعد هذا التعريف أكثر قربًا من مفهوم الذكاء الاصطناعي، خاصةً عند مقارنته مع تعريف "الوسيط الإلكتروني المؤتمت" الوارد في قانون المعاملات والتجارة الإلكترونية الإماراتي رقم 1 لسنة 2006، الذي عرّفه بأنه: "برنامج أو نظام إلكتروني كحاسب آلي يمكن أن يتصرف بشكل مستقل، كليًا أو جزئيًا، من دون إشراف أي شخص طبيعي في الوقت الذي يجري فيه التصرف أو الاستجابة له".(الدحيات، 2019، ص1).

ويُعتبر هذا الأخير – في تقديرنا – الأقرب إلى الطبيعة الفنية والقانونية التي يتميز بها الذكاء الاصطناعي، لكونه يجمع بين العناصر الأساسية وهي: النظام الإلكتروني، والأتمتة، والاستقلالية في اتخاذ القرار.

الفرع الثاني خصائص الذكاء الاصطناعي المتعلقة باتخاذ القرار الإداري

يتميز الذكاء الاصطناعي بعدة خصائص تجعل منه أداة فعالة في دعم واتخاذ القرارات الإدارية، لعل من أبرزها قدرته العالية على استقبال المعلومات واستيعابها، حيث يمكنه تخزين الحقائق والبيانات وتشفيرها ضمن قواعد معرفية تعتمد على أساليب معيارية تُعرف بـ" المعرفة". وتُبنى على هذه الأساليب "قاعدة المعرفة"، التي تهدف إلى توفير أكبر قدر ممكن من البيانات والمعلومات اللازمة لمعالجة المشكلات وحل الإشكاليات المعروضة. (مطاوع،2012، ص 3)

ومن بين الخصائص المهمة أيضًا، قدرة الذكاء الاصطناعي على التعامل مع المعلومات الناقصة، إذ يمتلك آلية للتعلم من التجارب والخبرات السابقة، إلى جانب مرونته في تصحيح الأخطاء وتحسين الأداء باستمرار. (السيد، 2020، ص27) كما أنه قادر على ملاحظة الأنماط المتكررة ضمن البيانات، وتحليلها بكفاءة تفوق التفكير البشري في كثير من الأحيان. وتمكنه هذه القدرة التحليلية من إجراء استدلالات منطقية استنادًا إلى كمٍّ هائل من المعلومات المتاحة، بما يسمح له باقتراح حلول للمشكلات المطروحة سواء عبر وسائل تقليدية أو غير تقليدية. (عبد الحميد، 2020، ص97). وبذلك فإن البرامج الذكية، بفعل قدراتها المعرفية المتقدمة، تملك إمكانية تقديم حلول غير مألوفة بطبيعتها، وتُعد في جوهرها حلولًا مبتكرة وغير تقليدية.

علاوة على ذلك، يتمتع الذكاء الاصطناعي بقدرة بارزة على حل المشكلات والتنبؤ بها، إضافة إلى مهارات التفكير، والإدراك، وتوفير المعلومة الدقيقة التي تُعد ضرورية لاتخاذ القرار الإداري السليم.

وقبل الانتقال إلى الحديث عن القرارات الإدارية الآلية (الخوارزمية)، تجدر الإشارة إلى أن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في مجال اتخاذ القرار الإداري ينبغي أن يكون محكومًا بمجموعة من المبادئ الأساسية، وهي: احترام استقلالية الإنسان، منع الضرر، العدالة أو الحياد، الملاءمة، الرقابة، الشفافية، والمساءلة .(Michele Loi. 2021, p. 7)

ومن دون التقيد بهذه المبادئ، فإن القرارات الإدارية المستندة إلى الذكاء الاصطناعي قد تنحرف عن غايات القانون العام ومقاصده. لذا، من الضروري أن يضع مطورو هذه التقنيات والمبرمجون نصب أعينهم الالتزام بهذه المبادئ، وهو ما أكده مجلس الدولة الفرنسي في عدة أحكام صادرة عنه، باعتباره أحد أبرز المرجعيات في ضبط العلاقة بين الإدارة والتقنيات الحديثة.

المطلب الثاني القرار الإداري الآلي (الخوارزمي)

تُعد مسألة القرارات ذات الطبيعة الإدارية الصادرة عن أنظمة الذكاء الاصطناعي من المواضيع الحديثة نسبياً، والتي تشهد تزايدًا ملحوظًا في الأهمية، لاسيما مع اتجاه العديد من المؤسسات العامة والخاصة نحو الاعتماد المتزايد على تقنيات الذكاء الاصطناعي في اتخاذ عدد من القرارات المتنوعة. وتشمل هذه القرارات إجراءات ذات طابع إداري محض، مثل منح الموافقات، وإصدار الاعتمادات الحكومية، وتخصيص الموارد، بل وحتى إصدار بعض الأحكام القضائية البسيطة، فضلاً عن القرارات المتعلقة بالوظيفة العامة، كقرارات التعيين أو الترقية أو الندب أو توقيع الجزاءات، وغيرها من القرارات التي يكون لها تأثير مباشر في المراكز القانونية للموظفين وحقوقهم وضماناتهم.

وفي ظل الإجراءات التقليدية المتبعة في إصدار مثل هذه القرارات، والتي غالبًا ما تمر بدورة مستندية طويلة ومعقدة – تبدأ من انعقاد لجان شؤون الموظفين، مرورًا بفحص الملفات الوظيفية، ثم تحرير المحاضر، وانتهاءً باعتمادها من الجهات المختصة وإصدارها في شكل قرارات إدارية – برزت أهمية الاستعانة بأنظمة الذكاء الاصطناعي التي تسمح بتنفيذ هذه الإجراءات بشكل أسرع وأكثر كفاءة.

فمع استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي، أصبح بالإمكان إصدار القرار الإداري بشكل آلي، يتم تنفيذه في الوقت ذاته دون أي تدخل بشري، ما يحقق وفورات كبيرة في الوقت والجهد ويُحسِّن من جودة الأداء الإداري. فعلى سبيل المثال، يتمكن الموظف المستحق للترقية من الحصول على الدرجة الوظيفية الجديدة تلقائيًا بمجرد توافر الشروط، ويُضاف إليها المقابل المالي المخصص، دون الحاجة للمرور عبر الإجراءات اليدوية المعتادة. إلا أن هذا التطور، رغم إيجابياته، لا يخلو من إشكاليات قانونية، لا سيما عند حدوث أخطاء قد تضر بالمركز القانوني للموظف (مطر، 2013، ص86–87) كتلك الناتجة عن إدخال معطيات غير دقيقة من قِبل المبرمج، أو التي تنطوي على تحيّز أو تمييز غير مبرر في طريقة المعالجة الخوارزمية للبيانات. وهي إشكاليات تستوجب الوقوف عند طبيعة هذه القرارات، وتحديد أركانها القانونية، وهو ما سنتطرق إليه في الفقرات اللاحقة من هذا المبحث.

الفرع الأول التعريف بالقرار الإداري الآلي (الخوارزمي)

يُقصد بالقرار الإداري الآلي، أو ما يُعرف أيضًا بالقرار الخوارزمي•، ذلك القرار الإداري الذي يُتخذ بواسطة أنظمة الذكاء الاصطناعي أو الخوارزميات دون تدخل بشري مباشر (Russell, S. J., & Norvig, P. 2021, pp. 19–22)

ويتضح من هذا التعريف أن القرار الآلي هو قرار يُتخذ بشكل ذاتي من خلال منظومات ذكية تعتمد على معالجة وتحليل البيانات والمعلومات المتوفرة، حيث تقوم الخوارزميات بتوليد النتائج أو التوصيات استنادًا إلى قواعد بيانات ضخمة، تُستخدم كمرتكز لاتخاذ القرار الإداري دون تدخل العنصر البشري في عملية صنع القرار.

وتثير الطبيعة الذاتية لهذا النوع من القرارات تحديات قانونية وأخلاقية متعددة، على رأسها مسألة الشفافية، إذ إن القرارات الخوارزمية تصدر بناءً على منطق حسابي قد يصعب على الأفراد المعنيين فهمه أو تتبعه. وهو ما يستوجب – من منظور قانوني – أن تخضع هذه القرارات لإمكانية الطعن القضائي بالإلغاء أمام القضاء الإداري ضد الجهة الإدارية التي اعتمدت النظام، ضمانًا لحماية المراكز القانونية المتأثرة.

وقد بدأت العديد من الدول في توظيف أنظمة الذكاء الاصطناعي في اتخاذ قرارات إدارية مختلفة، لاسيما في مجال التوظيف العام، حيث تُستخدم أنظمة خوارزمية لتصفية المتقدمين للوظائف عبر تحليل سيرهم الذاتية ومعطياتهم الشخصية، ما يؤدي إلى صدور قرارات آلية بالقبول أو الرفض، بل وتمتد صلاحيات هذه الأنظمة إلى تنسيب المقبولين إلى أماكن عمل محددة وتحديد مقابلهم المالي وفقًا لمعايير محددة مسبقًا داخل النظام.

كذلك لجأت بعض الحكومات إلى استخدام هذه الأنظمة في مجال تخصيص الموارد العامة، مثل توزيع الوحدات السكنية أو المساعدات المالية، استنادًا إلى خوارزميات تعتمد على معايير موضوعية تأخذ بعين الاعتبار الدخل، عدد أفراد الأسرة، أو غيرها من المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية، في ضوء الإمكانيات المتاحة في الموازنة العامة.

ومع ما تحققه هذه القرارات الإدارية الآلية من مزايا في الكفاءة والدقة وسرعة الإنجاز، فإنها تُثير العديد من التساؤلات القانونية حول مدى تمتعها بالمشروعية، وما إذا كانت تُستوفي الخصائص والأركان الجوهرية للقرار الإداري كما حددها الفقه والقضاء التقليدي، (أحمد، 2020، ص69) الأمر الذي يدفعنا إلى تناول هذه الخصائص بالتحليل في الفرع التالي، لبيان مدى انطباقها على هذا النوع المستحدث من القرارات الإدارية.

• يصطلح عليه بالإنجليزية "TheAlgorithmic regulation Karen Yeung. (2018). Algorithmic Regulation: A Critical Interrogation. Regulation & Governance, 12(4), 505–523، و بالفرنسية "Ackiel Boudinar-Zabaleta. (2017). La décision administrative algorithmique. La Revue du Droit Public Approfondi, 8–13.

الفرع الثاني خصائص القرار الإداري الآلي

يتمتع القرار الإداري الآلي بنفس الخصائص التي يتمتع بها القرار الإداري التقليدي، والتي تتمثل في:

أولا: أن يكون القرار الإداري صادر عن إرادة منفردة لسلطة عامة:

لا يُعتبر قرارًا إداريًا إلا إذا صدر عن سلطة عامة مخولة قانونًا بإصداره، سواء كانت سلطة مركزية مثل مجلس الوزراء أو الوزارات أو الدوائر التابعة لها، أو سلطة لا مركزية كالمجالس البلدية. ويجب أن يصدر القرار عن جهة إدارية، أي سلطة تنفيذية بوصفها إحدى السلطات العامة الدستورية في الدولة حتى يصبح قابلاً للإلغاء. (أحمد، 2020، ص 73) وعند صدور القرار الإداري باستخدام الوسائل الإلكترونية، تتحقق هذه الخاصية، (أحمد، 2020، ص 74) إذ أن ما يهم هو مصدر القرار وليس الوسيلة المستخدمة لإصداره. فمن المهم أن يكون القرار صادرًا عن سلطة إدارية مخولة قانونًا.

وحتى في حالات اتخاذ القرار باستخدام الذكاء الاصطناعي، يجب أن يصدر عن جهة إدارية مخولة قانونًا ضمن اختصاصها، سواء كانت سلطة مركزية أو لا مركزية. يظل مصدر القرار وتوافر الصلاحية القانونية المصدر الرئيسي للقرار الإداري الآلي.

ثانيا: بوصفه عملاً قانونيًا:

بمعنى أن القرار صادر عن الإدارة المختصة قانونًا وفق الصلاحيات التي منحها لها القانون، وهو قابل للتنفيذ دون حاجة لأي إجراء لاحق. وبالتالي، فإن القرارات الصادرة عن أنظمة الذكاء الاصطناعي، مثل نقل أو ترقية موظف بشكل آلي، تُعد أعمالًا قانونية صادرة عن جهة الإدارة وفق اختصاصها، ولا تحتاج إلى إجراءات أخرى لإضفاء الشرعية عليها.

وبشكل أوضح يعد القرار الإداري الآلي عملًا قانونيًا ينتج عنه آثار قانونية، مثل تغيير في المراكز القانونية للموظفين أو الأفراد، إذ يمكن أن تشمل القرارات مسائل مالية أو إدارية تتعلق بحقوق الأفراد أو واجباتهم

ثالثا: أن يرتب آثارًا قانونية:

أي أن القرار الإداري الآلي يُحدث تغييرات في المراكز القانونية، سواء بالإيجاب أو بالسلب. وبالنسبة للقرارات الإدارية الآلية، فإنها تؤثر بشكل مباشر في المراكز القانونية للموظفين والمخاطبين بها، مثل إصدار عقوبات مالية كخصم من الراتب عبر تقنيات الذكاء الاصطناعي، مما يعد تأثيرًا مباشرًا.

فالقرار الإداري الآلي لا يؤثر فقط في الحالات السلبية مثل فرض العقوبات المالية، ولكن قد يؤثر أيضًا إيجابيًا مثل ترقية الموظف أو تخصيص الموارد الحكومية، مما يترتب عليه تعديل في المراكز القانونية.

رابعا: أن تكون قرارات نهائية:

تعني أن هذه القرارات لا تحتاج إلى اعتماد أي جهة أو سلطة أعلى لكي تصبح نافذة. وبالمثل، فإن القرار الإداري الآلي (الخوارزمي) ينفذ بشكل مباشر دون حاجة إلى اعتماد سلطات عليا.

وعلى الرغم من أن القرار الإداري الآلي يُنفذ بشكل مباشر وبدون الحاجة إلى إجراءات إضافية من سلطة أعلى، إلا أن المراجعة القضائية قد تكون ممكنة في حالات الطعن ضد القرارات التي تم اتخاذها في ظروف غير قانونية أو بناءً على بيانات خاطئة.

وتضاف هنا خاصية خامسة للقرار الإداري الآلي وهي مهمة، تتعلق بالشفافية والمساءلة، فالقرار الإداري الآلي يجب أن يتمتع بالشفافية التامة حول كيفية اتخاذه، بحيث يكون الأفراد الذين تأثرت حقوقهم قادرين على فهم المعايير والبيانات التي استُخدمت لاتخاذ هذا القرار، مما يتيح إمكانية الطعن أو المراجعة إذا كانت هناك شبهة ظلم أو تمييز.

مما يجعلنا نخلص إلى أن القرار الإداري الآلي يتمتع بنفس الخصائص التي يتمتع بها القرار الإداري التقليدي، حيث يصدر عن إرادة منفردة تمثل جهة عامة أو سلطة مختصة، ويحدث آثارًا قانونية نهائية. إلا أن الفارق بينهما يكمن في أن أحدهما يُصدر باستخدام الطرق التقليدية بينما الآخر يعتمد على تقنيات الذكاء الاصطناعي دون تدخل بشري.

المبحث الثاني أركان القرار الإداري الآلي (الخوارزمي) ومدى خضوعه لرقابة القضاء الإداري

عند تطبيق أنظمة الذكاء الاصطناعي في اتخاذ القرارات الإدارية، يدخل الذكاء الاصطناعي إلى مجال القانون الإداري. والسؤال المركزي هنا هو، ما هي قواعد ومبادئ القانون التي تتأثر بالقرار الخوارزمي؟ وعلى العكس، ما هي قواعد ومبادئ القانون الإداري ذات الصلة بشكل خاص بالقرار الإداري الآلي بشكل عام، والذكاء الاصطناعي بشكل خاص؟ كما يتم تقييم التجارب الدولية في تقنين القرارات الإدارية الآلية ضمن القوانين الرقمية، وبالأخص في الدول التي قطعت شوطًا في التحول الرقمي ورقمنة الإدارة واتخاذ القرارات بها. وأخيرًا، نحتاج إلى بيان مدى إمكانية الطعن بالإلغاء ضد القرارات الإدارية الآلية أمام القضاء الإداري، وهو ما سنوضحه في المطلبين التاليين بإذن الله.

المطلب الأول أركان القرار الإداري الخوارزمي

من المتعارف عليه في القانون الإداري أن القرار الإداري يتكون من أركان أساسية تجعل القرار الإداري قابلاً للإبطال حال تخلف ركن منها. هذه الأركان تشمل أركانًا شكلية وأخرى موضوعية، وهي: الشكل، الاختصاص، المحل، الغاية، والسبب.

الفرع الأول الأركان الشكلية للقرار الإداري الآلي (الخوارزمي)

أولا: ركن الاختصاص:

يجب أن يكون مصدر القرار مختصًا قانونًا، حيث لا يصدر القرار الإداري إلا من الجهات المخولة قانونًا بإصداره، أما ما يتعلق بالقرارات الإدارية الآلية (الخوارزمية)، فإن الاختصاص ينعقد للجهة المشرفة والمديرة لنظام المعالجة الخوارزمية، ويتحدد هذا الاختصاص إما استنادًا إلى النصوص القانونية الإدارية بالنسبة للقرارات التقليدية، أو بناء على نصوص جديدة تحدد الهيئة أو الشخص المناط به الإشراف على سير النظام. ونخلص أم في القرارات الإدارية التقليدية، الاختصاص مرتبط بالأفراد المعنيين في السلطة، أما في القرارات الإدارية الخوارزمية، فيتعلق الاختصاص بالجهاز أو النظام الذي يشرف على عملية المعالجة واتخاذ القرار بناءً على الخوارزميات المبرمجة.

ثانيا: ركن الشكل:

ليس للقرار الإداري شكل معين يجب أن يصدر فيه، فقد يصدر القرار بشكل مكتوب أو شفوي، صريح أو ضمني. كما أن الإدارة غير ملزمة باتباع شكل معين لإعلان إرادتها إذا لم ينص القانون على شكل محدد لهذا القرار، وعندما ينص القانون على إجراءات أو شكل معين، يتعين على الجهة الإدارية الالتزام بها، مثل التوقيع والختم، وإعطاء الرقم تحت طائلة البطلان عند عدم الالتزام.

أما بالنسبة للقرار الإداري الخوارزمي، فلا يستوجب الأمر شكلًا إلكترونيًا أو إجراءات خاصة إلا إذا نص القانون على ذلك، أو إذا قررت الجهة الإدارية استخدام شكليات أو إجراءات إلكترونية محددة، مما يجعل القرار يتسم بالطابعين الخوارزمي والإلكتروني في آن واحد.

ونخلص أن القرارات التقليدية، يعتمد الشكل على القوانين والأعراف السائدة، بينما في القرارات الخوارزمية، فإن الشكل قد يظل مرنًا ويعتمد على التقنية المتبعة، مما يفتح المجال لاستخدام أساليب غير تقليدية مثل التوقيع الرقمي على سبيل المثال.

الفرع الثاني الأركان الموضوعية للقرار الإداري الآلي (الخوارزمي)

أولا: ركن المحل في القرار الإداري:

المحل هو موضوع القرار، أي الآثار القانونية التي تترتب عليه، وفي القرارات الإدارية الخوارزمية، يتمثل المحل في نتيجة الخوارزمية التي تكون محددة مسبقًا في مخرجاتها، والتي يتعين الالتزام الحرفي بالتعليمات التي تم برمجة الخوارزمية بناءً عليها، حيث لا تملك الخوارزمية القدرة على التفسير، وبالتالي، يكون المبرمج هو المسؤول عن احترام مقتضيات الإمكان والمشروعية في المحل من خلال الفهم الصحيح للنصوص القانونية.

ونخلص إلى أن القرارات الإدارية التقليدية، يمكن أن يكون المحل أكثر مرونة حيث يمكن للسلطة الإدارية التدخل وتحليل الجوانب المختلفة للقرار. أما في القرارات الخوارزمية، فإن المحل محدد مسبقًا استنادًا إلى المعطيات والبيانات التي تُغذي الخوارزمية، مما يجعل المحل أكثر تحديدًا وآلية.

ثانيا: ركن السبب:

يجب أن يقوم القرار الإداري على سبب قانوني أو واقعي يدفع جهة الإدارة إلى اتخاذ القرار، ويعود السبب إلى الحالة القانونية أو الواقعية التي تدفع جهة الإدارة إلى إصدار القرار. أما في القرارات الخوارزمية، يجب إدراج تفاصيل وشروط الحالة الواقعية أو القانونية التي تحفز القرار ضمن مدخلات الخوارزمية. على سبيل المثال، قد يكون السبب في قرار الترقية هو ميعاد الترقية أو موعد احتساب العلاوة السنوية ، ومثلها العلاوات و مكافآت الأداء. فالسبب في القرار الخوارزمي قد يكون مدخلات مبرمجة مسبقًا مثل تواريخ الترقية أو المعايير المالية.

ونخلص إلى أن القرارات الإدارية التقليدية، يكون السبب دافعًا قانونيًا أو واقعيًا في يد الجهة الإدارية، لكن في القرارات الإدارية الخوارزمية، يكون السبب جزءًا من البرنامج المعد مسبقًا ويتعامل مع متغيرات ثابتة.

ثالثا: ركن الغاية:

قد يجد البعض صعوبة في التفرقة بين ركن السبب وركن الغاية. فالسبب هو الهدف الأولي من إصدار القرار، بينما الغاية هي النتيجة النهائية التي تسعى الإدارة لتحقيقها عبر هذا القرار، وفي القرارات الإدارية الخوارزمية، فإن الغاية تكمن في تحسين الأداء الإداري بشكل عام، مثل إصدار الترقيات والمكافآت بسرعة ودقة لتحقيق رضا الموظفين وتحقيق المصلحة العامة. كلما كانت القرارات سريعة ودقيقة، كان ذلك ضمانًا لتحسين سير العمل في المرافق العامة، وبالتالي تحقيق المصلحة العامة.

ونخلص أن في القرارات الإدارية التقليدية، يكون القرار الإداري يهدف إلى تحقيق غاية عامة تلتزم بها الإدارة، لكن في القرارات الخوارزمية، قد تزداد سرعة وفعالية تحقيق الغاية بفضل القدرة على معالجة كميات كبيرة من البيانات وتحليلها بشكل آلي.

المطلب الثاني رقابة القضاء الإداري على القرارات الإدارية الآلية

إن التطور الكبير الذي شهدته خوارزميات التعلم العميق (Deep Learning) والتعلم الذاتي (Machine Learning) في السنوات الأخيرة قد جعل اتخاذ القرارات الآلية في العديد من المجالات أكثر فعالية واستقلالية. أصبحت هذه الخوارزميات قادرة على اتخاذ قرارات تؤثر بشكل مباشر على المواطنين والموظفين العامين والمصلحة العامة. وبالرغم من الفوائد التي تقدمها هذه الأنظمة، فإن الحاجة ملحة لتدخل المشرع لضبط هذه القرارات ومراقبتها لضمان العدالة وحماية الحقوق. على سبيل المثال، قام الاتحاد الأوروبي وبعض

الدول بتبني القرارات الإدارية الفردية الآلية، ولكن هذا القبول لم يكن دون شروط، حيث وُجدت ضمانات قانونية لضمان إمكانية الطعن أمام القضاء الإداري في حال مخالفة هذه الشروط.

في هذا المطلب، سنعرض أبرز التحديات التي تثيرها القرارات الإدارية الخوارزمية، كما سنقدم أمثلة لأحكام قضائية تصدت لإلغاء قرارات إدارية خوارزمية.

الفرع الأول إمكانية الطعن لإلغاء القرارات الإدارية الخوارزمية

تشير العديد من الدراسات والبحوث إلى أن بعض أنظمة الذكاء الاصطناعي، خصوصًا تلك التي يتم تصميمها بشكل غير دقيق أو غير عادل، قد تُوجه ضد مجموعات معينة من الأفراد في بعض البلدان الأوروبية، وهي الدول التي كانت سباقة في تطبيق مثل هذه الأنظمة. هذه الأنظمة قد تساهم في إعاقة المصلحة العامة، وتؤدي إلى انحراف عن الغايات التي يجب أن تتحقق من خلال القرارات الإدارية.

على سبيل المثال، في الدنمارك، يشترط نظام الضمان الاجتماعي أن يكون المستفيد قد عمل حوالي 225 ساعة في العام السابق لكي يتمكن من الاستفادة من الرعاية الاجتماعية. تم تطوير أداة آلية باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لتنفيذ هذا المطلب تلقائيًا، ولكن هذه الأداة تسببت في إيقاف مرتبات العديد من المستفيدين، وعُزِيَ هذا الخطأ إلى خلل برمجي استغرق تصحيحه من قبل البلديات بين 30 دقيقة إلى ثلاث ساعات لكل حالة.

وفي دول أخرى مثل النمسا وإيطاليا•، تم استخدام خوارزميات الذكاء الاصطناعي في التعاقد مع معلمين بعقود قصيرة الأجل. هذه الأنظمة تسببت في تعيين معلمين للعمل في مناطق بعيدة عن أماكن إقامتهم في إيطاليا، رغم وجود مدارس تحتوي على وظائف شاغرة بالقرب من أماكن إقامتهم. وقد فسر هذا الخطأ بأنه ناتج عن خلل برمجي في التصميم. أما في النمسا، فقد قدمت خدمة التوظيف العامة (AMS) روبوت دردشة يعتمد على ChatGPT بقيمة 300 ألف يورو لمساعدة الباحثين عن عمل، ولكن تبين أن الروبوت يروج لأفكار تقليدية حول أدوار الجنسين، مثل توصية النساء بدراسة النوع الاجتماعي بينما ينصح الرجال بدراسة تكنولوجيا المعلومات.

وفي مواجهة هذه الأخطاء، تقضي بعض التشريعات بأن يحق لكل مواطن يشعر أن وضعه الشخصي قد تأثر جراء اتخاذ قرار خوارزمي (مثل قرارات منح المساعدة الاجتماعية، الضرائب، أو غرامات المرور) أن يتقدم بطلب للمراجعة أو الطعن.

• AlgorithmWatch. The Algorithmic Administration: Automated Decision-Making in the Public Sector.https://algorithmwatch-org.translate.goog/en/algorithmic-administration-explained

إن الحظر المطلق على اتخاذ القرارات الإدارية الفردية الآلية بموجب قانون حماية البيانات في نسخه القديمة لعام 1978 يهدف إلى تجنب أي تهديد للحقوق والحريات، حيث يخضع القطاع العام لمتطلبات محددة تجاه المواطنين. من بين هذه المتطلبات، ضرورة قابلية تفسير القرارات الخوارزمية، بما يضمن حق الأفراد المتأثرين بهذه القرارات في الطعن أمام المحكمة. تتيح هذه القابلية للتفسير الحصول على تفسيرات للأخطاء أو التحيزات التي قد تحتوي عليها هذه القرارات، وبالتالي ضمان العدالة والشفافية في المعاملة.

في فرنسا• على سبيل المثال، نص المرسوم الصادر في 14 مارس 2017م على ضرورة توفير مجموعة من المعلومات بناءً على طلب صاحب العلاقة. من هذه المعلومات: "درجة وطريقة مساهمة" المعالجة الخوارزمية في صنع القرار، البيانات التي تم معالجتها ومصادرها، وكذلك العمليات التي يتم تنفيذها عبر المعالجة. كما يجب على الإدارة تقديم توضيحات حول القرار والطريقة التي تستخدم بها الخوارزمية، بالإضافة إلى حق الطعن في القرار والتعبير عن وجهة النظر الشخصية للمواطن••.

كما تفرض التشريعات في العديد من البلدان، بما في ذلك فرنسا، أن يُمنع اتخاذ قرارات خوارزمية تستهدف فئات معينة من البيانات الشخصية مثل الأصل العرقي أو الآراء السياسية أو المعتقدات الدينية أو الفلسفية، باستثناء الحالات المحددة في اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR). على مراقب البيانات في هذه الحالات أن يمنع أي تأثير تمييزي ضد أصحاب البيانات•••، مما يعزز من حماية حقوق الأفراد ويعكس أهمية الرقابة على القرارات الخوارزمية••••.

في الواقع، أحدثت القرارات الإدارية الآلية تحولًا كبيرًا في مفهوم القرار الإداري ذاته. فقد أصبح القرار الإداري لا يعبر فقط عن إرادة الإدارة، بل أيضًا عن مخرجات نظام الذكاء الاصطناعي، وهو ما يثير تساؤلات قانونية حول حدود مسؤولية الإدارة عن القرارات التي يصدرها النظام الآلي. ومع ذلك، تبقى المشروعية هي الأساس الذي يخضع له القرار الإداري، سواء كان صادرًا وفقًا للإجراءات التقليدية أو من خلال الخوارزميات. وبالتالي، يجوز الطعن بالإلغاء في القرارات الإدارية التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي، ويجب على القضاء الإداري، في حدود اختصاصه، ممارسة رقابة المشروعية على هذه القرارات لضمان تطابقها مع المعايير القانونية.

• https://blog.predictice.com/r%C3%B4le-juge-d%C3%A9cisions-administratives-algorithmiques

•• قانون العلاقات بين الجمهور والإدارة الفرنسي، المادة R311–3–1–1

••• اللائحة العامة لحماية البيانات الفرنسي، المادة 23، السلبيات 71

•••• اللائحة العامة لحماية البيانات الفرنسي، المادة 22 والسلبيات 71

الفرع الثاني تطبيقات لبعض الأحكام الصادرة بإلغاء قرارات إدارية خوارزمية

شهدت العديد من البلدان استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في مختلف مجالات اتخاذ القرارات الإدارية، مثل دفع الرواتب، التوظيف، وتصنيف المستفيدين من المساعدات الاجتماعية. ومع ذلك، كانت هناك عدة قضايا تم الطعن فيها بسبب التحفظات على عدالة هذه الأنظمة وسلامتها الأخلاقية، مما أدى إلى تدخل القضاء الإداري لإلغاء بعض هذه القرارات. نستعرض في هذا الفرع أبرز هذه القضايا التي تصدت لها المحاكم الإدارية، من بينها مجلس الدولة الفرنسي، وذلك على النحو التالي:

أولا: قضية نظام التوظيف الآلي في القطاع الحكومي بالمملكة المتحدة (2020) : حيث تم استخدام تقنية الذكاء الاصطناعي كنظام توظيف آلي في القطاع الحكومي في المملكة المتحدة، وهي ما تعرف بقضية نظام التوظيف الآلي في القطاع الحكومي عام 2020م، وتلخصت وقائعها أنه تم استخدام نظام ذكاء اصطناعي لاتخاذ قرارات توظيف في القطاع الحكومي في بريطانيا، حيث تقدم العديد من المتقدمين بشكاوى بعد أن تم رفضهم تلقائيًا بواسطة الذكاء الاصطناعي المعني بالتوظيف، وأشاروا إلى أن القرارات كانت غير عادلة ومنحازة، وبالفعل تم الطعن أمام القضاء لإلغاء هذه القرارات الإدارية الآلية ، وقد حكمت المحكمة بإلغائها وأوصت المحكمة بمزيد من التدقيق في اخلاقيات هذا النظام ، وبالفعل تم إيقاف هذا النظام إلى حين مراجعته والتحقق من دقة وأخلاقيات هذه القرارات.

ثانيا : قضية مركز التوظيف الهولندي عام 2020م، وتتلخص وقائعها بقيام بعض الموظفين برفع قضية ضد الحكومة، وذلك لاستخدامها نظام ذكاء اصطناعي يقوم بتحديد المستفيدين من المساعدات الاجتماعية (الرعاية الاجتماعية)، بناءً على تقييمات ومعطيات خوارزمية، وكان النظام يحدد بعض الأفراد على أنهم "عاليي المخاطر" ويجب عليهم الخضوع لمراجعات إضافية، وتعرض هذا النظام لانتقادات واسعة بسبب تحيزه، حيث استهدف بشكل غير متناسب المهاجرين والطبقات الاجتماعية الأقل، وتم رفع قضية للمطالبة بإلغاء هذا القرار الإداري، وقضت المحكمة الهولندية بأن استخدام النظام ينتهك حقوق الإنسان وأمرت الحكومة بوقف العمل به وإلغاءه((Pinsent Masons. (n.d.).

ثالثا: ناقش مجلس الدولة الفرنسي في إحدى القضايا المتعلقة باستخدام نظام ذكاء اصطناعي في عملية التوظيف داخل بعض الإدارات العامة، حيث اعتبرت المحكمة أن القرار الإداري الآلي يجب أن يتوافق مع مبادئ الشفافية والمساءلة. كما أكدت المحكمة على ضرورة أن تكون هناك رقابة بشرية على هذه القرارات لضمان عدم انتهاك حقوق المتقدمين للوظائف، وفي قضية أخرى، تم الطعن في قرار إداري يتعلق بتخصيص موارد معينة (مثل الإسكان الاجتماعي) والذي تم اتخاذه بواسطة نظام ذكاء اصطناعي آلي، وحكم مجلس الدولة بأن مثل هذه القرارات يجب أن تكون شفافة وقابلة للطعن أمام المحاكم. وأكدت المحكمة أنه لا يمكن

للقرارات الآلية أن تحل محل الإشراف البشري بالكامل، وأن هناك حاجة لضمان العدالة في عملية اتخاذ القرار بواسطة الذكاء الاصطناعي.

ولوحظ أن مجلس الدولة الفرنسي (Conseil d'État) أثناء تناول هذه القضايا المتعلقة بالقرارات الإدارية التي تتخذها أنظمة الذكاء الاصطناعي ، في عدة حالات، تم الطعن في القرارات التي اتخذتها الآلات على أساس أنها تفتقر إلى الشفافية والمساءلة، وقد شدد المجلس على أهمية الشفافية في استخدام الخوارزميات والإشراف البشري على القرارات التي تتخذها هذه الأنظمة لضمان عدم انتهاك حقوق الأفراد، ومن بين التوصيات التي قدمها مجلس الدولة الفرنسي، كان التركيز على تطوير إطار قانوني شامل لتنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي في الخدمات العامة، مشيرًا إلى ضرورة وجود مبادئ واضحة تشمل الشفافية، الإنصاف، وعدم التمييز في استخدام هذه التقنيات•.

رابعا: كان لقضية Robodebtعام 2019م بأستراليا شهرة كبيرة••، (•••). باعتبارها من أبرز القضايا المتعلقة بالقرارات الإدارية الصادرة عن أنظمة الذكاء الاصطناعي، حيث استخدمت الحكومة الأسترالية نظامًا يعتمد على الذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات وتحصيل الديون المستحقة على الأفراد الذين تلقوا مساعدات اجتماعية، حيث قام النظام بإصدار مطالبات تلقائية لسداد الديون دون التحقق الكامل من صحة البيانات، مما أدى إلى إصدار آلاف المطالبات بشكل خاطئ.

وتم رفع دعاوى قضائية جماعية ضد الحكومة الأسترالية، ففي 11 يونيو 2021، وافقت المحكمة الفيدرالية الأسترالية على التسوية المقترحة لدعوى جماعية مرفوعة ضد الكومنولث الأسترالي (الكومنولث) لاستخدامها نظامًا آليًا لتحصيل الديون، والذي كان يهدف إلى استرداد مدفوعات الضمان الاجتماعي الزائدة. تتطلب التسوية المقترحة من الكومنولث دفع 112 مليون دولار (بما في ذلك التكاليف القانونية) كفوائد لبعض أعضاء المجموعة، وعدم رفع أو مطالبة أو استرداد أي ديون غير صالحة من بعض أعضاء المجموعة، والموافقة على إعلانات المحكمة بأن بعض قراراتها الإدارية لم تكن مصنوعة بشكل صحيح، وفي النهاية اضطرت الحكومة إلى إيقاف النظام وتسوية القضية بدفع تعويضات كبيرة للمتضررين.

خامسا: ظهرت في ألمانيا أيضا عدة قضايا متعلقة باستخدام الذكاء الاصطناعي في اتخاذ القرارات الإدارية، وتحديدًا تلك التي تتعلق بالشفافية والمساءلة وطلب الإلغاء، ومن بين هذه القضايا، قضية نظام التوظيف الآلي، والتي تعد واحدة من القضايا المهمة في ألمانيا التي تتعلق باستخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي في عملية التوظيف داخل القطاع العام.

• https://www.conseil-etat.fr/en/news/turning-to-artificial-intelligence-for-better-public-service

•• https://www.hrlc.org.au/human-rights-case-summaries/2021/9/30/the-federal-court-approves-a-112-million-settlement-for-the-failures-of-the-robodebt-system

••• Katherine Prygodicz & Ors v The Commonwealth of Australia (No. 2) [2021] FCA 634 (11 June 2021

حيث تم الطعن في استخدام هذه الأنظمة بسبب قرائن تدل على التحيز والتمييز ضد بعض المتقدمين، وفي النهاية قضت المحكمة الإدارية الألمانية بإلغائها وأصدرت حكمًا يؤكد ضرورة توفير شفافية في عملية اتخاذ القرار ويشدد على أهمية التدقيق البشري لضمان عدم التمييز•.

سادسا: تعد قضية التوظيف بواسطة الذكاء الاصطناعي في القطاع العام بكندا كذلك من أبرز القضايا••، حيث واجهت الحكومة الاتحادية انتقادات لاستخدامها أنظمة ذكاء اصطناعي في التوظيف والتصنيف الوظيفي، حيث تم تقديم شكاوى من قبل المتقدمين الذين شعروا بأنهم تعرضوا للتمييز أو رفضوا بشكل غير عادل بسبب قرارات آلية، وفي إحدى القضايا، توصلت هيئة حقوق الإنسان الكندية إلى أن استخدام الذكاء الاصطناعي في التوظيف يجب أن يكون مصحوبًا بضمانات قوية ضد التمييز ويجب أن يتضمن إمكانية مراجعة القرارات من قبل البشر.

وفي قضية أخرى اشتهرت بقضية نظام Phoenix ، ونظام Phoenix هو نظام دفع الرواتب الآلي اعتمدته الحكومة الكندية، ولكن هذا النظام تعرض لموجة من الانتقادات الحادة بسبب الأخطاء التي تسببت في عدم دفع رواتب الآلاف من الموظفين بشكل صحيح، وتم رفع دعاوى قضائية من قبل النقابات العمالية ضد الحكومة، مما أدى في النهاية إلى إقرار الحكومة بوجود أخطاء في النظام وتعهدها بإصلاحها بعد تلقيها حكم بإلغاء هذه القرارات ووقفها.

الخاتمة

أصبحت تقنيات الذكاء الاصطناعي واقعًا يفرض نفسه على السلطات العامة في مختلف الدول، حيث بدأت تلك السلطات في التأثر بتطبيق هذه التقنيات ضمن خطط التحول الرقمي التي تسعى إلى تنفيذها. ومع ذلك، لا بد من التأكيد على ضرورة مراعاة المبادئ الأساسية للقانون الإداري، بما في ذلك الحفاظ على سير المرافق العامة بانتظام واضطراد. وهذا يعني أن جهة الإدارة ستتخذ العديد من القرارات الإدارية باستخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي، وهو ما بدأ بالفعل في عدد من الدول، كما أظهرت هذه الدراسة المقارنة. بناءً على هذه الدراسة البحثية، يمكن استخلاص النتائج والتوصيات التالية :

- القرارات الإدارية الآلية، وهي القرارات التي تصدرها جهة الإدارة باستخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي تعتبر قرارات إدارية آلية (خوارزمية) وتتمتع بنفس الخصائص والأركان التي يتسم بها القرار الإداري التقليدي، مما يترتب عليه نفس الآثار القانونية.
- لا يوجد تعريف جامع ومانع لمصطلح الذكاء الاصطناعي، كما أن التشريعات العربية المنظمة للمعاملات الإلكترونية تفتقر إلى تعريف هذا المصطلح.

• https://www.coe.int/en/web/portal/home

•• oai_citation:2,coe.int](https://coe.int/documents/22298481/0/CDCJ%282022%2931E+-+FINAL+6.pdf/4cb20e4b-3da9-d4d4-2da0-65c11cd16116?t=1670943260563

- تبرز أهمية التحول الرقمي، في عصر الإدارة الإلكترونية، أصبح من الضروري على الحكومات تطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي في مختلف أنشطتها، بما في ذلك اتخاذ القرارات الإدارية الآلية التي أصبحت واقعًا يفرض نفسه.
- القرار الإداري الآلي: يعتبر القرار الإداري الخوارزمي نوعًا من القرارات التي يتم اتخاذها بواسطة أنظمة الذكاء الاصطناعي أو الخوارزميات، دون تدخل بشري مباشر.
- التحيز في أنظمة الذكاء الاصطناعي، غالبًا ما تكون أنظمة الذكاء الاصطناعي التي تعاني من ضعف في التصميم أو التي تفتقر إلى العدالة موجهة ضد مجموعات معينة من الأشخاص، خصوصًا في بعض البلدان الأوروبية، مما يؤدي إلى عدم تحقيق المصلحة العامة وانحراف القرارات الإدارية عن الغاية المرجوة.
- قابلية تفسير القرارات الخوارزمية، من الضروري أن تكون القرارات الخوارزمية قابلة للتفسير لضمان حقوق الأفراد المعنيين في الطعن في هذه القرارات أمام القضاء.
- القرار الإداري الخوارزمي ليس مجرد تعبير عن إرادة الإدارة، بل هو تعبير عن نظام الذكاء الاصطناعي الذي يمتلك قدرة على اتخاذ القرارات ذاتيًا، حتى وإن كان القرار من الناحية النظرية ينسب للإدارة.
- المخاطر المحتملة للتقنيات غير المدروسة، فبالرغم من الفوائد المحتملة، إلا أن بعض الأنظمة التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي قد تؤدي إلى نتائج غير دقيقة أو غير عادلة إذا لم يتم تصميمها بشكل سليم أو لم يتم تدريبها على بيانات متنوعة وشاملة.
- تأثير القرارات الآلية على الثقة العامة، حيث نستنتج أن هناك تأثيرات كبيرة قد تطرأ على الثقة العامة في الجهات الحكومية عندما يتم اتخاذ القرارات عبر أنظمة الذكاء الاصطناعي، خصوصًا إذا كان هناك افتقار للشفافية أو المسؤولية. قد تؤدي هذه التجارب إلى تقويض الثقة في النظام الإداري ككل.
- المشروعية والرقابة على القرارات الإدارية، حيث تفرض المشروعية رقابة على جميع القرارات الإدارية، سواء أُصدرت طبقًا للإجراءات العادية أم الإجراءات الخوارزمية. وبالتالي، يمكن الطعن في القرارات الصادرة باستخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي.
- تواجه القرارات الإدارية الآلية تحديات أساسية تتعلق بالشفافية، والمساءلة، وإمكانية الطعن أمام القضاء.

التوصيات :

- الالتزام بالمبادئ الأساسية: يجب إلزام أنظمة الذكاء الاصطناعي في اتخاذ القرارات الإدارية باحترام المبادئ السبعة الأساسية، وهي: استقلالية الإنسان، منع الضرر، العدالة أو الحياد، الملاءمة، الرقابة، الشفافية، والمساءلة.
- ينبغي أن يتم استخدام الذكاء الاصطناعي في اتخاذ القرارات الإدارية ضمن إطار قانوني واضح يضمن الشفافية، المساءلة، وإمكانية الطعن في القرارات.

- ينبغي على الحكومات والمؤسسات العامة الاستثمار في برامج تعليمية وتدريبية لفائدة موظفيها لتطوير مهاراتهم في التعامل مع تقنيات الذكاء الاصطناعي. ذلك سيسهم في ضمان أن هذه الأنظمة تستخدم بشكل صحيح.
- من الضروري تطوير إطار قانوني يحمي حقوق الأفراد ويضمن عدالة الإجراءات الإدارية، بالإضافة إلى تطوير المنظومة التشريعية المتعلقة بالخدمة المدنية وتشريعات العمل بما يتناسب مع خطة التحول الرقمي.
- جب أن يكون الهدف من استخدام الذكاء الاصطناعي في اتخاذ القرارات الإدارية هو تحقيق العدالة والمساواة بين جميع الأفراد، والتأكد من أن هذه الأنظمة لا تساهم في تعزيز التمييز أو الانحياز ضد فئات معينة من المجتمع.
- يجب أن يتم تطوير آليات لتوضيح كيفية اتخاذ القرارات بواسطة أنظمة الذكاء الاصطناعي. يجب أن يتمكن المواطنون من الوصول إلى المعلومات المتعلقة بكيفية عمل هذه الأنظمة وكيفية اتخاذ القرارات التي تؤثر عليهم.
- ينبغي إنشاء هيئات رقابية مستقلة لمراقبة استخدام الذكاء الاصطناعي في اتخاذ القرارات الإدارية، بحيث تضمن هذه الهيئات أن الأنظمة تلتزم بالمبادئ القانونية والأخلاقية، وأنها لا تنحرف عن المصلحة العامة.
- إعداد لوائح تنفيذية ونظم عمل وسياسات واضحة تتعلق باستخدام الذكاء الاصطناعي في اتخاذ القرارات الإدارية، بما يضمن توجيه هذه الأنظمة لتحقيق المصلحة العامة والعدالة.

قائمة المراجع

- المراجع العربية:

1. عودية، بلخير محمد آيت. (2020). "القرار الإداري الخوارزمي". – مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، 9.(3)
2. عباس، أحمد ناصر. (2022). "القرارات الإدارية المؤتمتة والسلطة التقديرية لجهة الإدارة". – ورقة بحثية مقدمة في مؤتمر التحديات والآفاق القانونية والاقتصادية للذكاء الاصطناعي.
3. أحمد، رشا محمد صائم. (2020) . تطبيقات الإدارة للذكاء الاصطناعي في اتخاذ القرارات الإدارية (رسالة ماجستير). كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط.
4. أبو العيد، طاهر. (2023). "دليل الذكاء الاصطناعي لطلبة القانون والقانونيين في الوطن العربي" .– مجلة قانونية وتكنولوجيا.
5. ضيف الله، زينب. (2023)." الذكاء الاصطناعي والقانون" .– مجلة القانون والعلوم البينية، 2.(3)
6. أحمد، رشا محمد صائم. (2022) .تطبيقات الإدارة للذكاء الاصطناعي في اتخاذ القرارات الإدارية (رسالة ماجستير). كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط.
7. الدحيات، عماد عبد الرحيم. (2019). "نحو تنظيم قانوني للذكاء الاصطناعي في حياتنا: إشكالية العلاقة بين البشر والآلة" .– مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، .(5)كلية القانون، جامعة الإمارات.
8. عبد القادر، مطاوع. (2012) . تحديات ومتطلبات استخدام الذكاء الاصطناعي في التطبيقات الحديثة لإدارة المعرفة .– القاهرة: دار النهضة العربية.
9. السيد، أسماء. (2020) تطبيقات الذكاء الاصطناعي ومستقبل تكنولوجيا التعليم (أطروحة دكتوراه). كلية التربية، جامعة المنيا.
10. عبد الحميد، أسماء. (2020). "أثر التطبيقات الإدارية للذكاء الاصطناعي على الميزة التنافسية لمنظمات الأعمال بالتطبيق على فروع البنوك التجارية بمدينة المنصورة–." المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، جامعة دمياط.
11. مطر، عصام عبد الفتاح. (2013) الحكومة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق .–الإسكندرية: دار الجامعة.

•المراجع الأجنبية:

1. Russell, S. J., & Norvig, P. (2021). *Artificial intelligence: A modern approach* (4th ed., pp. 19–22). Prentice Hall.
2. Yeung, K. (2018). Algorithmic regulation: A critical interrogation. *Regulation & Governance*, *12*(4), 505–523. https://doi.org/10.1111/rego.12160
3. Boudinar-Zabaleta, A. (2017). La décision administrative algorithmique. *La Revue du Droit Public Approfondi*, 8–13.
4. Loi, M. (2021). *Automated decision-making systems in the public sector: An impact assessment tool for public authorities* (p. 7).
5. Prygodicz, K., & Others v. The Commonwealth of Australia (No. 2), FCA 634 (11 June 2021). *Federal Court of Australia*.
6. AlgorithmWatch. (n.d.). *The algorithmic administration: Automated decision-making in the public sector*. https://algorithmwatch.org/en/project/adm-dossier/
7. Pinsent Masons. (n.d.). *AI in HR – Netherlands*. https://www.pinsentmasons.com/thinking/publications/ai-in-hr-netherlands
8. Council of Europe. (n.d.). *Turning to artificial intelligence for better public service*. https://www.coe.int/en/web/artificial-intelligence/public-service
9. CAHAI. (2020). *Artificial intelligence and human rights: A recommendation for the development of a legal framework* (pp. 3–4). Council of Europe.
10. European Union. (2016). *General Data Protection Regulation (GDPR)*, Article 22 and Recital 71. Regulation (EU) 2016/679.